2019

تقرير حوكمة الشركات

شركة قطر وعمان للاستثمار

QATAR OMAN

INVESTMENT COMPANY

شركة قطر وعمان للاستثمار

تقرير حوكمة الشركات

لعام ٢٠١٩

المحتويات

كلمة الرئيس التنفيذي 5
المؤشرات المالية الرئيسية 6
مجلس الإدارة 7
تكوين مجلس الإدارة 7
واجبات رئيس مجلس الإدارة 12
مهام ومسئوليات مجلس الإدارة 12
حظر الجمع بين المناصب 13
تقييم مجلس الإدارة واللجان والرئيس التنفيذي 13
أمين سر مجلس الإدارة 13
اجتماعات مجلس الإدارة 14
اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة 15
١- لجنة التدقيق الداخلي 15
٢- لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت 17
٣- اللجنة التنفيذية والاستثمار 18
سياسات المكافآت 19
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة 19
مكافآت الإدارة العليا والعاملين بالشركة 19
سياسة تعارض المصالح 20
إطار الرقابة الداخلية 20
التدقيق الداخلي 20
إدارة المخاطر والالتزام 20
الالتزام 21
زاوية المساهمين 21
١- تركيبة المساهمين 21
٢- المساهمين الرئيسيين 21
٣- المساهمين من الادارة العليا 22
٤- العلاقات مع المساهمين 22
٥- الجمعية العامة العادية وغير العادية 22
٦- توزيعات الأرباح 24
عملية إعداد تقرير الحوكمة 25
تقرير المدقق الخارجي على تقرير الحوكمة 26
تقرير المدقق الخارجي عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية 29

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ق)

تحية طيبة وبعد ،،،

نظراً للعلاقة الوطيدة التي تربط كل من دولة قطر وسلطنة عُمان الشقيقة منذ عقود طويلة ولتقوية وتعزيز أواصر التعاون بين البلدين الشقيقين فقد أثمرت هذه العلاقات الأخوية عن تأسيس شركة قطر وعمان للاستثمار بدولة قطر في شهر يونيو من عام ٢٠٠٦ مناصفة بين الدولتين الشقيقتين برأس مال قدره ٣٠٠ مليون ريال قطري موزعا على ٣٠ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠ ريال قطري للسهم الواحد اكتتب فيها الأعضاء المؤسسون "قطر القابضة وحكومة سلطنة عمان" بعدد ١٢ مليون سهما وتم طرح الباقي من الأسهم البالغ ١٨ مليون سهماً للاكتتاب العام في كل من دولة قطر وسلطنة عمان وهي شركة مساهمة قطرية عامه مدرجة اسهمها للتداول في بورصة قطر.

هذا وقد قامت الشركة في عام ٢٠١٠ برفع رأس مالها بواقع ١،٥ مليون سهما من خلال توزيع أسهم مجانية بواقع سهم لكل عشرون سهم عادية مملوكة وبذلك التوزيع اصبح راس مال الشركة حاليا يعادل ٣١٥ مليون ريال قطري موزعا على ٣١،٥ مليون سهما. وتهدف شركة قطر وعمان للاستثمار إلى استثمار أموالها في مختلف أوجه الاستثمارات المتاحة في كل من دولة قطر وسلطنة عُمان ودول مجلس التعاون وفقا للأسس التجارية والاقتصادية السليمة وذلك بهدف تحقيق الربح وللمساهمة في التنمية الاقتصادية والتجارية والاجتماعية في كل من دولة قطر وسلطنة عمان.

اعتمد مجلس الإدارة في وقت سابق الاستراتيجية الاستثمارية للشركة والتي ركزت في جوهرها على مجالات الاستثمار المختلفة مثل الاستثمار في العقار والاستثمار في اسهم الشركات المطروحة للاكتتاب العام أو الدخول كشريك استراتيجي في رؤوس أموال بعض الشركات المتعثرة وإعادة هيكلتها أو شرائها بالكامل.

وقد ركزت استراتيجية الشركة أيضاً على الدخول في الاستثمارات ذات العائد السريع مثل الأسهم والعقارات المؤجرة، هذا بالإضافة إلى التخطيط في الدخول بمجالات الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمساهمة في رؤوس أموال الشركات. كما وتحرص إدارة الشركة قبل الدخول بأي استثمار على دراسة المخاطر الملازمة بشكل جيد والاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية الجيدة لضمان تحقيق الأهداف المنشودة وحماية الشركة من أية خسائر مالية قد تتعرض لها من جراء عدم إجراء الدراسات الكافية لتلك الاستثمارات. يتولى إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار مجلس إدارة مكون من ثمانية أعضاء من كل من دولة قطر وسلطنة عمان وجميعهم يتمتعون بالخبرة والسمعة الطيبة وقد أخذ المجلس المعايير المتعلقة بحوكمة الشركات عند تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس، حيث تم بالفعل عرض تقرير الحوكمة لأعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٩ على المساهمين، هذا بالإضافة إلى الرئيس التنفيذي ومجموعة جيدة من الخبرات والكفاءات المتخصصة.

وبالرغم من الحصار الجائر والغير مبرر فإن اقتصاد دولة قطر ثبت جدارته بتجاوز هذا الحصار، وبالإضافة إلى الأحـداث التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط تمكنا وبحمد الله تعالى خلال العام المنصرم، وبفضل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني – أمير دولة قطر المفدى وصاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد – سلطان سلطنة عمان الشقيقة (رحمه الله) من مجابهة الصعوبات والأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة خلال ما يقارب من ثلاث سنوات السابقة منذ الحصار وتجاوز مختلف أسواق المال سواء من التراجع في أسعار النفط أو على صعيد التطورات السياسية والاقتصادية التي حلت مؤخرا في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموما والتي شكلت عامل ضغط على أداء مختلف القطاعات، وبالرغم من هذه الظروف مجتمعة فقد تمكنا من تحقيق صافي أرباح عن عام ٢٠١٩ حيث بلغ صافي الربح ٨،٦٢٦،٧٥٣ ريال قطري مقابل صافي الربح ٤،٣٨٠،٤٩٤ ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه، اي بزيادة ٤،٢٤٦،٢٥٩ ريال وتمثل نسبة ٩٧٪ عن عام ٢٠١٨.

هذا، ويتقدم السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الكرام بخالص الشكر والعرفان لمقام حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمـد آل ثاني - أمير دولة قطـر المفـدى وإلى صاحب الجـلالة السلطان هيثم بن طارق بن تيمور - سلطان سلطنة عمـان وإلى صاحب السمـو الامير الوالد الشيخ/ حمـد بن خليفـة آل ثاني حفظهـم الله وإلى جميع المساهمين الكرام في كل من دولة قطر وسلطنة عمان الشقيقة على ثقتهم بنا وإلى كل من ساهم في دعم وتحقيق أهداف الشركة ، والله الموفق.

والله الموفق والمستعان ،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ق)

تحية طيبة وبعد ،،،

ان تأسيس أي شركة استثمارية كشركة قطر وعمان للاستثمار لا يخلو من المخاطر بسبب تشابك المؤشرات المعطيات الاقتصادية التي تخلق تقلبات في المناخ العام للاستثمار بالأخص دول العالم الثالث التي تقع ضحية لتقلبات الاقتصاد العالمي التي لم تنتهي ولن تهدأ والمحصلة ضياع الثروات، والمحك الرئيسي للاستثمار هو توقيت الدخول في أي مجالات استثمارية والذي قد ينتج عنه النمو البطيء أو افلاس الشركات.

لتجنب تلك المخاطر أو التقليل منها بحيث تكون مخاطر محسوبة يتطلب خلق قنوات تتواصل من خلاله ادارة الشركة مع مجلس الادارة، بحيث يكون هناك انسجام وتفاهم تام وتكون الاستراتيجية والرؤية التي رسمها المجلس والتي تتجدد من وقت لآخر واضحة لدى الادارة حتى تتمكن من تحقيق نتائج ايجابية بناءً على استراتيجية المجلس لكي تتمكن الشركة من تغطية نفقاتها وتحقيق ارباح لحفظ حقوق المساهمين.

ان انجازات الشركة خلال الأعوام السابقة يعتبر خير دليل على المفاهيم التي تم ذكرها، فبرغم الحصار الجائر على دولة قطر فإن سلبياتها لن تستمر حيث استطاعت الشركة بأن تحقق أرباح في عام ٢٠١٩، حيث تتمتع الشركة بقاعدة سليمة للاستمرار في تحقيق أرباح مرضية، فمخاطر الاستثمار تتواجد في أي زمان أو مكان سواء الاستثمار في مجال العقار أو ذو القيمة المضافة او في مجال الاسهم والسندات.

لا شك أن مجلس الادارة برئاسة سعادة الشيخ/ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني، وهم اعضاء لهم باع طويل في مجال الاستثمار والخبرات المتراكمة والتي لا تقل خبرتهم عن ٣٠ سنة يعطى املاً جديداً لمستقبل أفضل للشركة.

وهذا المجلس الذى يتمتع بخبراته الكبيرة أصبح مطلوباً في هذه المرحلة التي تشهدها دولة قطر تحت قياده الشيخ / تميم بن حمد آل ثاني - امير البلاد المفدى حفظه الله لبناء اقتصاد قوي وخلق فرص استثمارية يتم الاستفادة منها للمرحلة القادمة. وسوف تستمر ادارة الشركة بالتنسيق مع مجلس الادارة لتنفيذ الاستراتيجية وخطة الشركة لتحقيق انجازات افضل مما يعود على المساهمين الكرام، ولاشك ان تدهور اسعار البترول سيؤثر على الاسواق العالمية بصفة عامة وخاصة الخليجية وقد ينعكس ذلك سلباً على نتائج عام ٢٠٢٠ ولكننا متفائلون بأن نتائجنا في عام ٢٠٢٠ سوف تكون أفضل مما سبق ان شاء الله.

وفي الختام اتقدم بخالص الشكر والعرفان لمقام صاحب السمو الشيخ/ **تميم بن حمد آل ثاني** - أمير دولة قطر حفظه الله والى صاحب الجلالة السلطان/ **هيثم بن طارق المعظم** - سلطان سلطنة عُمان والى صاحب السمو الامير الوالد الشيخ/ حمد بن خليفه آل ثاني الذي اسس القاعدة الاساسية للبنيه التحتية لكل المجالات الاستثمارية في قطر حفظهم الله والى معالي الشيخ /خالد بن خليفة بن عبدالعزيز آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وأشكر رئيس واعضاء مجلس الادارة وكل من ساهم في تذليل العقبات لتحقيق نتائج ايجابية للشركة خلال الاعوام السابقة.

الله ولي التوفيق.

ناصر محمد ال مذكور الخالدي

الرئيس التنفيذي

المؤشرات المالية الرئيسية

✓ المؤشرات المالية الرئيسية للخمس سنوات السابقة التي توضح اجمالي الأصول واجمالي حقوق المساهمين واجمالي الالتزامات فضلا عن صافي الأرباح وتباين الصعود والهبوط في كل منهم.

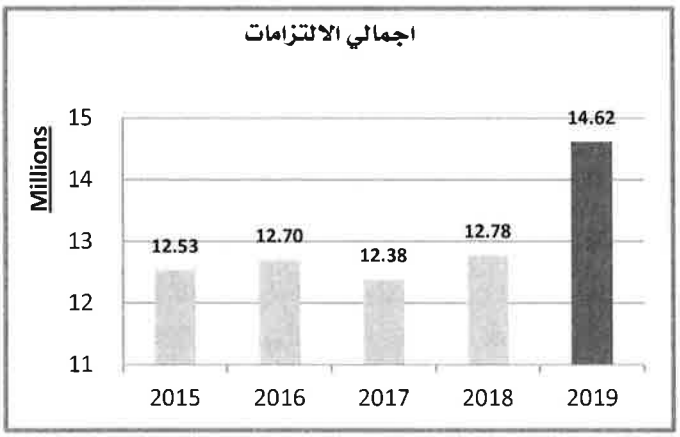

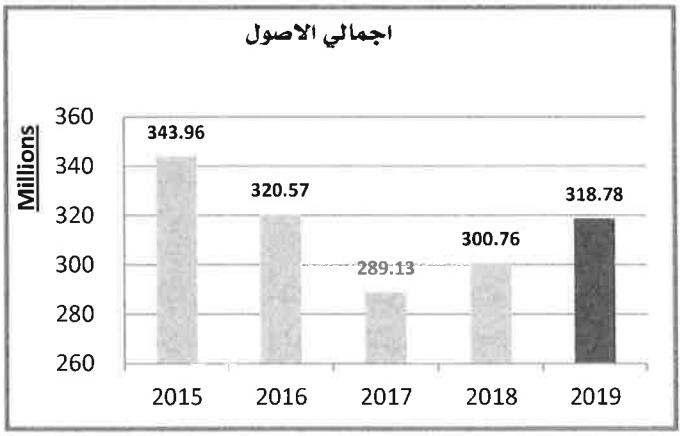

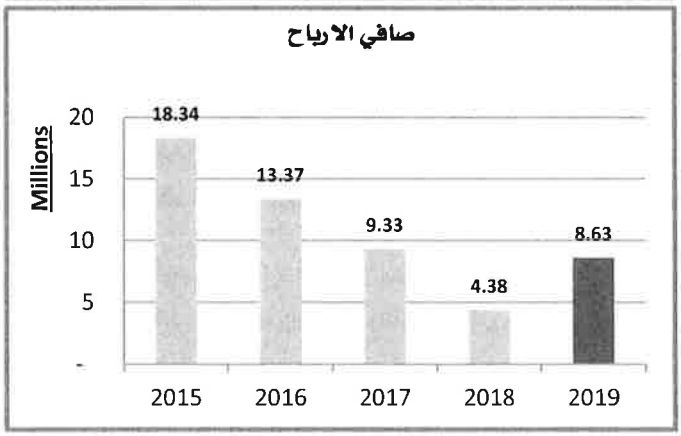

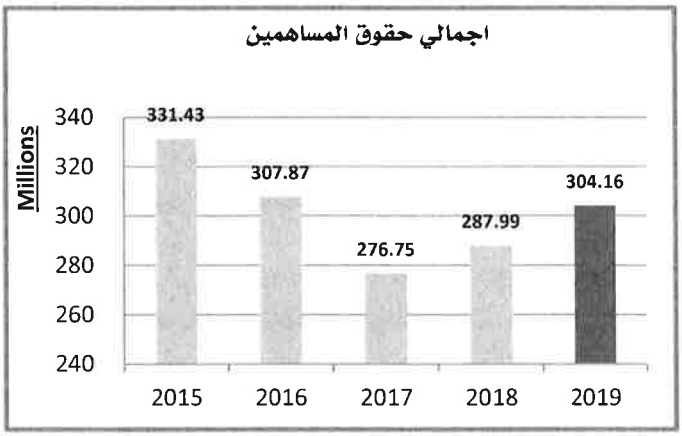

حققت الشركة صافي أرباح للمساهمين بقيمة ٨،٦٣ مليون يال قطري بنهاية عام ٢٠١٩ (٤،٣٨ مليون رال قطري لعام ٢٠١٨) أي بزيادة تقدر ٩٧،٠٤ ٪ عن العام الماضي ، وبلغ العائد علي السهم ٠،٠٢٧ ريال قطري لعام ٢٠١٩ (٠،٠١٤ ريال قطري لعام ٢٠١٨) ، كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين ٣٠٤،١٦ مليون ريال قطري في نهاية عام ٢٠١٩ (٢٨٧،٩٩ مليون ريال قطري لعام ٢٠١٨) أي بزيادة تقدر ٥،٦٢ ٪ عن العام الماضي.

ملحوظة عن تجزئة الأسهم :
قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٩ الموافقة على تجزئة القيمة الأسمية للسهم العادي من ١٠ ريال قطري إلى ١ ريال قطري وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية وبالتالى تم زيادة عدد الأسهم العادية من ٣١،٥٠٠،٠٠٠ سهم إلى ٣١٥،٠٠٠،٠٠٠ سهم ، وانعكس ذلك في الأرقام المقارنة بخصوص العائد علي السهم.

✓ **بيانات التداول**

	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
عدد الأسهم المداولة	١٠٨،٤٧٥،٢٩٢	٦،٨٤١،٣٩٨	٨،٥٩٨،١٢٢	١٧،٤٥٥،٤٢٥	٣٤،٨٦٣،٤٣٠	١٠٩،٥٣٨،٠٢٧
قيمة الأسهم المتداولة	٨٨،٥٤٤،٣٤٤	٤٦،٠٧١،١٥٧	٧٥،٠٥٢،٩٢٥	٢٠،٩٤٦،٩٧٠	٥٤٤،٧٦٧،٥١١	١،٦٧٠،٩٠٠،٤٧٧
عدد الصفقات المنفذة	٤،٨٢٨	٢،٩٠٥	٣،٢٩٤	٦،٩٤١	١٣،١٦٢	٣٢،٣٧٨

✓ **النسب الرئيسية**

	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
(%) | Dividend Yield ربح السهم (٪)	٤،٤٨	٩،٣٦	٦،٢٩	٥،٩٤	٦،٤٣	٣،٩٧
(P/B.V Ratio | (Times مؤشر السعر إلى القيمة الدفترية(مرة)	٠،٧١	٠،٥٩	٠،٩٢	١،٠١	١،١٣	١،٢٥
(Times) | P/E Ratio مؤشر السعر إلى العائد(مرة)	٧٨،٥٢	٤٢،٥٨	٢٢،٢٨	٢٧،٧٧	١٥،٨٨	١٨،٨٢
(EPS | (QR عائد السهم (ريال)	٠،٠١	٠،١٣	٠،٣٦	٠،٣٦	٠،٧٨	٠،٨٠
(Book Value/Share | (QR القيمة الدفترية (ريال)	٠،٩٤	٩،١٣	٨،٦٠	١٠،٠١	١١،٠٢	١٢،٠٨
(Stock Price | (QR سعر السهم (ريال)	٠،٦٧	٥،٣٤	٧،٩٥	١٠،١٠	١٢،٤٥	١٥،١٠

* بعض التباين بين الأرقام الحالية والأرقام المقارنة بسبب تجزئة الاسهم

تعريفات :

ربح السهم (٪)	= الأرباح الموزعة نقداً للسهم مقسومة على سعر السهم.
مؤشر السعر إلى القيمة الدفترية(مرة)	= سعر السهم مقسوماً على القيمة الدفترية للسهم.
مؤشر السعر إلى العائد(مرة)	= سعر السهم مقسوماً على عائد السهم.
عائد السهم (ريال)	= صافي ربح الفترة لأخر ٤ ارباع مقسوماً على عدد الأسهم المكتتب بها.
القيمة الدفترية (ريال)	= حقوق المساهمين مقسومة على عدد الأسهم المكتتب بها.
سعر السهم (ريال)	= سعر إغلاق السهم في السوق كما يظهر في النشرة اليومية للسوق.

مجلس الإدارة

تشير حوكمة الشركات الي خلق وتعزيز قيمة مستدامه طويلة الاجل للمساهمين من خلال اعمال تجارية تحركها الاخلاق ، وفي شركة قطر وعُمان للاستثمار من المُلزم ان تدار شؤون الشركة بطريقة عادلة وشفافة ، ونحن في شركة قطر وعُمان للاستثمار نوكد باننا نتطور باستمرار ونتبع المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات وافضل الممارسات بها ، كما اننا نعتبر انه من مسؤوليتنا الاصلية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاداء والأمور المالية في الوقت المناسب وبشكل دقيق ، فضلا عن ان مجلس الإدارة ملتزم بتطبيق ممارسات حوكمة الشركات.

تكوين مجلس الإدارة

في شهر مارس من عام ٢٠١٨ ، قامت الجمعية العامة العادية لشركة قطر و عمان للاستثمار بانتخاب مجلس إدارة جديد ، ويتكون مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ق) في دورته الحالية من (٨) ثمانية أعضاء (ستة من دولة قطر واثنان من سلطنة عُمان) تم انتخاب ستة منهم ، فيما جري تعيين سعادة الشيخ / عبدالرحمن بن محمد بن جبر ال ثاني من قبل شركة قطر القابضة ، وسعادة الفاضل / سعود بن ناصر الشكيلي من قبل حكومة سلطنة عُمان علي ان يكون من بينهم رئيس ونائب رئيس مجلس الإدارة وذلك طبقا للانتخابات التي تمت بتاريخ ٢٠١٨/٠٣/١٩ للفترة من ٢٠١٨ حتي ٢٠٢٠ ، علما بانه لم يطرأ أي تغيير على تركيبة وتكوين المجلس خلال عام ٢٠١٩ وتتولى لجنة الترشيحات والماكفآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة مهمة الترشيحات للاعضاء الجدد ، كما تقوم بالإشراف على عملية التقييم السنوي الذاتي لمجلس الإدارة ولجانه والرئيس التنفيذي ايضاً ، وعلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة وأعضاء المجلس الحاليين تقديم إقرار مكتوب يتم الإقرار من خلاله بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وبين

عضوية مجلس الإدارة طبقا للمادة (٧) نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ، وكانت تفاصيل أعضاء مجلس الإدارة الحالي على النحو التالي:

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

تاريخ اول تعيين	١١ يوليو ٢٠٠٧
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- غير مستقل (ممثل حكومة قطر - ٢٠ ٪) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	١٠،٥٠٠ سهم (ممثل حكومة دولة قطر)

المؤهلات العلمية :

- ١٩٧٥ بكالوريوس في الهندسة المدنية - جامعة ولاية ميزوري (USA).

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة في الشركة القطرية للصناعات التحويلية
- ١٩٩٥ - الان العضو المنتدب في بنك الدوحة .
- ١٩٧٩ - ١٩٩٤ عضو مجلس الإدارة ببنك الدوحة .
- ٢٠٠٥ تم الحصول علي جائزة " LifeTime Achievement Award " من " Banker's Middle East organization "

الفاضل / سعود بن ناصر الشكيلي

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ اول تعيين	١١ يوليو ٢٠٠٧
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- غير مستقل (ممثل صندوق الاحتياطي العام لسلطنة عُمان - ٢٠ ٪) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	لا يوجد (ممثل حكومة سلطنة عمان)

المؤهلات العلمية :

- ١٩٩٣ ماجستير إدارة التنمية - الولايات المتحدة الامريكية
- ١٩٨٩ بكالوريوس إدارة أعمال - الولايات المتحدة الامريكية

الخبرات العملية:

- رئيس لجنة التدقيق – الصندوق الاحتياطي العام للدولة ، سلطنة عمان.
- ٢٠٠٤ - الان امين عام الضرائب بوزارة المالية
- ١٩٩٩ - ٢٠٠٤ مدير عام الدخل والاستثمارات بوزارة المالية
- ١٩٩٦ - ١٩٩٩ مدير مكتب وزير الاقتصاد الوطني المشرف علي وزارة المالية
- ١٩٨٩ - ١٩٩٣ مدير مكتب وزير الخدمة المدنية

السيد / عبدالهادي بن ترحيب بن نايفة الشهواني

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	٢٥ مارس ٢٠١٢
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل
	- غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	٨١٤،١٩٠ سهم

المؤهلات العلمية :

- ١٩٨٠ بكالوريوس في إدارة أعمال - جامعة بفرلي هيلز (USA)

الخبرات العملية:

- عضومجلس إدارة شركة مزن التجاريه (شركة مساهمة مقفله)
- عضو مجلس ادارة فينشر كابيتال بنك (البحرين)
- عضو مجلس إدارة شركة وقود سابقاً
- رئيس مجلس إدارة المجموعة الخليجية للاستثمار سابقاً
- رئيس مجلس إدارة شركة قطر لتغليف المعادن سابقاً
- رئيس مجلس إدارة شركة قطر للطوب الأحمر سابقاً
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر للصناعات التحويلية سابقاً
- الرئيس التنفيذي لشركة الجزيرة للاستثمار سابقاً
- عضو مجلس أدارة مصرف قطر الإسلامي سابقاً
- عضو مجلس إدارة الشركة الإسلامية للتجارة سابقاً
- عضو مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة سابقاً
- عضو لجنة قطر للتنمية الصناعية سابقاً
- عضو مجلس أدارة للغرفة العربية الأمريكية سابقاً

السيد / عبد الرزاق بن محمد الصديقي

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	١١ يوليو ٢٠٠٧
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل
	- غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	١١١،٧٠٠ سهم

المؤهلات العلمية:

- ١٩٨١ بكالوريوس في الهندسة من الولايات المتحدة الأمريكية
- ١٩٨٠ بكالوريوس في العلوم من الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرات العملية:

- خبرة تقارب ٣٠ عاماً في القطاعين العام والخاص ، منها حوالي عشرين عاماً (من ١٩٨١ الى ١٩٩٩) في مجال صناعة النفط والغاز في قطر للبترول ، و سبع سنوات في مجال البنوك والباقي في قطاع التطور العقاري .
- في الفترة من ١٩٩٩ الى ٢٠١١ عملت في القطاع الخاص في أنشطة تجارية وخدمات مالية وعقارية ولا سيما تأسيس الشركات ، أحد مؤسسي شركة الأولى للتمويل كرئيس تنفيذي لمدة تزيد عن ست سنوات ، وقد ساهم في تأسيس شركة قطر لإدارة المشاريع وهي احدى شركات بروة العقارية وترأس مجلس ادارتها .

- ٢٠٠٨ - ٢٠١١ الرئيس والعضو المنتدب في شركة قطر لإدارة المشاريع
- ٢٠٠٢ – ٢٠١٠ عضو مجلس الإدارة في غرفة تجارة وصناعة قطر
- ١٩٩٩ – ٢٠٠٥ عضو مجلس الإدارة في الأولى للتمويل
- ١٩٩٤ – ١٩٩٨ عضو مجلس الإدارة في شركة أوكسيدنتال قطر للبترول
- ١٩٩٢ – ١٩٩٨ عضو مجلس الإدارة في شركة قطر للأسمدة الكيماوية
- ١٩٩٢ - ١٩٩٨ عضو مجلس ادارة في لجنة متابعة المشروعات البترولية
- ١٩٩٢ - ١٩٩٤ نائب الرئيس في شركة قطر للطاقة النظيفة
- ١٩٩٢ – ١٩٩٤ عضو مجلس الإدارة المنتدب في الشركة القطرية الأوروبية للغاز المسال.

الفاضل / خميس بن مبارك الكيومي

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	١١ يوليو ٢٠٠٧
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل
	- غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	١٠٠،١٣٠ سهم

المؤهلات العلمية:

- ١٩٨٢ بكالوريوس في الهندسة الصناعية - جامعة الملك عبدالعزيز بن سعود.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة في شركة المدينة العقارية.
- رئيس مجلس الإدارة في شركة تلال للتطوير.
- رئيس مجلس الإدارة في شركة شادن للتنمية.
- رئيس مجلس الإدارة في شركة الخليج لمنتجات الفطر.
- عضو مجلس الإدارة في شركة المدينة الخليجية للتأمين.
- عضو مجلس الإدارة في شركة الوطنية للتكافل – وطنية.
- نائب رئيس وعضو منتدب في شركة المدينة للاستثمار.

السيد / عبد الله بن على بن عبد الرحمن العبد الله

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	٢٥ مارس ٢٠١٢
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	٢،٥٣١،٩٠٩ سهم

المؤهلات العلمية:

- ١٩٧٩ بكالوريوس هندسة صناعية - جامعة برادلي (USA)

الخبرات العملية:

- عضو مجلس ادارة في الشركة القطرية للصناعات التحويلية
- عضو مجلس ادارة في شركة المدينة للاستثمار (عُمان) .
- ٢٠١٤ – ٢٠١٨ عضو مجلس ادارة في شركة المتحدة للتنمية.
- ١٩٩٣ – ٢٠٠٨ مدير عام الشركة القطرية للصناعات التحويلية
- ١٩٨٥ – ١٩٩٣ أمين عام مساعد بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية
- ١٩٨٠ – ١٩٨٥ مدير ادارة الشئون الصناعية بوزارة الصناعة

السيد / عبدالرحمن بن عبدالله الانصاري

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	٢٥ مارس ٢٠١٢
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	٣٠٠،٠٠٠ سهم

المؤهلات العلمية:

- ١٩٨٤ بكالوريوس في العلوم الجولوجيا – جامعة قطر

الخبرات العملية:

- الرئيس التنفيذي للشركة القطرية للصناعات التحويلية.
- رئيس مجلس ادارة الشركة القطرية لسحب الالمونيوم (كالكس)
- عضو مجلس ادارة مصنع قطر لمعالجة الرمال.
- عضو مجلس ادارة شركة klj قطر للمواد العضوية.

الفاضل / أحمد عبدالخالق الغامدي

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	١٩ مارس ٢٠١٨
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل
	- غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	٢٨١،٤٨٠ سهم

المؤهلات العلمية:

- ٢٠١٦ بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة القاهرة

الخبرات العملية:

- العمل الخاص في مجال التجارة و المقاولات.
- ٢٠٠٦ – ٢٠١٦ موظف في قطاع النفط و الغاز.
- ١٩٩٢ – ٢٠٠٤ موظف بوزارة الداخلية.

واجبات رئيس مجلس الإدارة

يكون مجلس إدارة الشركة مسؤولا امام الجمعية العامة ولقيادة الشركة نحو تحقيق رؤيتها و اهدافها و ان يقدم للمساهمين مكاسب مستديمة ، هذا بالإضافة الى قيادة مجلس الإدارة والإشراف على فعالية دوره من جميع الجوانب و تحديد جدول اعماله ، يجوز لرئيس المجلس ان يفوض واجبات محددة لأعضاء مجلس الإدارة و / او للجان مجلس الإدارة وللرئيس التنفيذي او نائبه او احد مساعديه حسب مقتضى الحال.

مهام ومسئوليات مجلس الإدارة

اعتمد المجلس ميثاقاً له والذي يحدد بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضائه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيداً تاماً ، وتم صياغة الميثاق طبقا لاعلي معايير الحوكمة المطبقة علمياً ، وتم الاخذ بعين الاعتبار انه المجلس يراجع الميثاق بصفة دورية وتم نشر ميثاق مجلس الإدارة على موقع الشركة الإلكتروني حتي يكون متوفراً للجمهور.

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إدارة الشركة وتوفير القيادة الفعالة للإشراف على إدارة أعمال شركة قطر وعُمان للاستثمار لتحقيق الأهداف المحددة للشركة لكي تنمو قيمتها بطريقة مربحة ومستمرة . هذه الواجبات والمسؤوليات تنطبق على أعضاء مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار.

تم إعداد واجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس إدارة شركة قطر وعُمان للاستثمار وفقاً لأفضل ممارسات حوكمة الشركات وقانون الشركات التجارية القطري وقواعد حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية للشركات المدرجة في السوق والنظام الأساسي لشركة قطر وعُمان للاستثمار.

في حال وجود تضارب بين واجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس إدارة الشركة وبين النظام الأساسي فإن متطلبات الأخير هي التي تسود ، ويليه بعض من المهام :

١) تعيين وتفويض السلطة إلى العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة لتنفيذ قرارات وتوجيهات مجلس الإدارة ، يجب على المجلس تحديد اختصاصات وواجبات العضو المنتدب والرئيس التنفيذي ومسؤولياتهما وآلية تقديم تقاريرهما إلى رئيس المجلس والمجلس .

٢) المراجعة والموافقة على الهيكل التنظيمي للشركة وقنوات تقديم التقارير .
٣) الموافقة على دليل السلطات المالية المُقترح للشركة من قِبل الرئيس التنفيذي .
٤) الموافقة على الالتزامات المالية التي تتجاوز السلطات المُخولة للجان المجلس والإدارة التنفيذية .
٥) استعراض وتقييم القوائم المالية للشركة والبيانات/التصريحات الأخرى قبل الإعلان عنها للمساهمين .
٦) تقييم الأداء وتحديد مكافآت العضو المنتدب والرئيس التنفيذي واستعراض والموافقة على إطار سياسة مكافآت الإدارة التنفيذية المقترحة من قِبل لجنة المجلس ذات الصلة .
٧) الموافقة على الميزانية السنوية للشركة قطر وعمان للإستثمار.
٨) التوصية بالمدقق الخارجي إلى الجمعية العامة والحصول على تقارير التدقيق من المدقق الخارجي وكذلك مراجعة التقارير وتوجيه الإدارة لتحسين الجوانب ذات الصلة تبعاً لذلك .
٩) تعيين المدقق الداخلي استناداً إلى توصية لجنة التدقيق والإشراف على عمل المدققين الداخليين من خلال اللجنة .
١٠) التوصية إلى الجمعية العامة عن أرباح الأسهم المقترحة وسياسة توزيع أرباح الأسهم
١١) .....

حظر الجمع بين المناصب

استنادا الي نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية المادة (٧) والخاصة بالجمع بين المناصب ، استحدث المجلس إقرار حضر الجمع بين المناصب يوجب التوقيع عليه من قِبل المجلس بعدم الجمع بين المناصب وعليه فانه خلال عام ٢٠١٩ لم يجمع أي من أعضاء مجلس الإدارة مناصب رئيس و نائب للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزهما الرئيسي في الدولة ، كما انه لم يجمع أي منهم عضوية مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مراكزها الرئيسية في الدولة ، علما بانه يحتفظ أمين سر المجلس بهذا الإقرار في الملف المعد لهذا الغرض.

تقييم مجلس الإدارة واللجان والرئيس التنفيذي

يقوم مجلس إدارة شركة قطر وعُمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) بإجراء تقييم ذاتي سنوي لأدائه. والغرض من هذا التقييم هو التأكد من عمل المجلس بصورة فعالة والتعرف على ما إذا كانت هناك مجالات التغيير يمكن أن تؤدي إلى نتائج أفضل ، وتشمل العناصر الرئيسية لتقييم مجلس الإدارة والأعضاء :

(١) أن يكون التقييم موضوعيا ومستقلا
(٢) أن يشجع التقييم المناقشة المفتوحة والبناءة حول الأداء
(٣) أن يكون مجلس الإدارة قد حدد الأهداف الرئيسية المقصود تحقيقها من خلال عملية تقييم الأداء (٤) أن يظل تقييم الأداء الفردي سريا.

وتتم تيسير عملية التقييم في شركة قطر وعُمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) بواسطة لجنة الحوكمة والترشيحات . وتقوم هذه اللجنة بتصميم وتطوير وتحديث الاستبيان المستخدم لإجراء التقييم "حسب الضرورة " . ويمكن تعيين استشاري خارجي لإجراء التقييم إذا رأى مجلس الإدارة ضرورة لذلك.

أمين سر مجلس الإدارة

يشغل السيد/ احمد عصام الدين وهبه، الحاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة - منصب أمين سر مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩ ويتمتع السيد/ احمد وهبه ، بخبرات سابقة في مجال الاعمال المصرفية، إذ عمل من عام ٢٠٠٢ حتي ٢٠٠٨ لدى إدارة الحسابات في احدي بنوك جمهورية مصر العربية ثم انتقل الي العمل لدي شركة قطر وعمان للاستثمار في ادارة المحاسبة.

تتمثل مهام أمين سر مجلس الادارة في مساعدة المجلس ورئيسه من خلال المهام والمسئوليات التالية: .

- تسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته ودفاتره والتقارير التي ترفع من المجلس واليه، على أن يتم توقيع محاضر الاجتماعات منه ومن جميع الأعضاء الحاضرين.
- التأكد من إتباع أعضاء المجلس للإجراءات التي أقرها المجلس، والتأكد من تبليغ مواعيد اجتماعات المجلس قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل، مع مراعاة الاجتماعات الطارئة.
- أن يتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة يمكنهم الوصول بشكل كامل وسريع إلى كل محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالشركة.
- يراعي أمين سر المجلس وتحت إشراف الرئيس تأمين حسن إيصال وتوزيع المعلومات والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس وبين أصحاب المصالح الآخرين بالشركة بمن فيهم المساهمين والإدارات المختلفة في الشركة والموظفين تحت اشراف الرئيس.
- يساعد أمين سر المجلس رئيس مجلس الإدارة وجميع أعضائه في تنفيذ مهامهم، ويتمثل دوره الرئيسي في تقديم الاستشارة لمجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة بشأن حوكمة الشركات ومجالاتها المتنوعة الاخري فضلا عن اهم التطورات في أفضل الممارسات العالمية.

اجتماعات مجلس الإدارة

تماشيا مع النظام الأساسي للشركة عَقد المجلس ستة اجتماعات خلال عام ٢٠١٨ وذلك تنفيذا للحد الأدنى لانعقاد اجتماع مجلس الادارة في قانون حوكمة الشركات وكانت بيانات الاجتماعات علي النحو التالي :

الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	الغياب	النصاب
الأول	٢٠١٩/٠٢/٢٠	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثاني	٢٠١٩/٠٣/١١	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثالث	٢٠١٩/٥/٢٢	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الرابع	٢٠١٩/١٠/٠١	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الخامس	٢٠١٩/١٢/٠١	٧ أعضاء	عضو واحد	مكتمل
السادس	٢٠١٩/١٢/٢٥	٧ أعضاء	عضو واحد	مكتمل

اسفرت اجتماعات مجلس الادارة عن القرارات الرئيسية التالية خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٨:

- تم تعيين مكتب التدقيق (رودل) للسنة الاولي كمدقق خارجي للشركة لعام ٢٠١٩.
- تم تعيين مكتب التدقيق (مكتب طلال أبو غزالة) كمدقق داخلي للشركة لعام ٢٠١٩.
- رفع توصية إلي الجمعية العامة بتوزيع أرباح علي المساهمين بنسبة ٣ ٪ أي بواقع ٣٠ درهم للسهم عن العام المالي ٢٠١٨.
- تم اتخاذ قرار بمراجعة اللوائح والإجراءات بالشركة واستحداث ما يلزم من لوائح جديدة لتتماشي مع نظام الحوكمة وقد تم الانتهاء منها بالفعل.
- مناقشة واعتماد الموازنة التقديرية للعام المالي ٢٠١٩.
- تم الموافقة علي تعديل بعض المواد علي النظام الأساس طبقا الي قرار الهيئة بتجزية الاسهم والمواد هي (٥) (٦) (٧) و (٢٧).

- تم اتخاذ قرار من مجلس الإدارة لتدريب كافة الأعضاء على نظام الحوكمة في بداية كل اجتماع طبقا للخطة المعدة من قبل الإدارة وذلك للالتزام بمتطلبات الحوكمة.
- مناقشة الكثير من الفرص الاستثمارية المعروضة علي الشركة.
- جاري دراسة بعض المشاريع ذات الربحية من قبل الادارة ، وأن الإدارة تبذل قصارى جهدها من خلال تقييم اقتراحات استثمارية واعدة لمزيد من الاستثمارات للشركة.

إن مجلس الإدارة راضي عن القيام بالمهمات المسندة اليه كما هو منصوص عليه في دليل مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

تم إنشاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لمساعدة المجلس على أداء مهامه وهي علي النحو التالي :

١) لجنة التدقيق الداخلي :

مراجعة البيانات المالية ، وتقارير المراجعة الخارجية والداخلية ، وضمان بيئة رقابة داخلية فاعلة ، والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية لتقليل المخاطر في الشركة.

٢) لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت:

مراجعة الترشيحات إلى مجلس الإدارة والرقابة على هيكل الحوكمة للشركة فضلا عن تحديد مكافات أعضاء المجلس الإدارة والادارةالعليا والموظفين بالإضافة الي الاشراف علي التقييم الذاتي لمجلس الإدارة واللجان والرئيس التنفيذي.

٣) اللجنة التنفيذية والاستثمار:

مراجعة الاستراتيجية والسياسة الاستثمارية ومتابعتها للحفاظ علي استثمارات واموال الشركة وتعظيمها لضمان نموها فضلا عن إمكانية توزيع أرباح سنوية علي المساهمين بصورة مرضية .

وتكوين اللجان المذكورة أعلاه تكون على الشكل التالي :

١- لجنة التدقيق الداخلي

- أعضاء اللجنة

أسم عضو مجلس الإدارة	تاريخ اول تعيين في اللجنة	المنصب في اللجنة
السيد / عبد الله على عبد الرحمن العبد الله	٢٥ مارس ٢٠١٢	رئيس اللجنة
السيد / عبد الرزاق بن محمد الصديقي	٢١ أكتوبر ٢٠٠٩	عضو
السيد / احمد عبدالخالق الغامدي	١٩ مارس ٢٠١٨	عضو
السيد / أحمد عصام الدين امين وهبه	٢١ اكتوبر ٢٠٠٩	سكرتير اللجنة

- مهام اللجنة

تتلخص بعض من مهام اللجنة في الاتي:

- البيانات المالية

- مراجعة التقارير المالية والمحاسبية المهمة بما في ذلك القضايا المعقدة والعمليات غير العادية والمجالات التي تحتاج إلى درجات عالية من الإجتهاد والحكم السليم بالإضافة إلى البيانات والتصريحات المهنية أو التنظيمية الحديثة

الصادرة وفهم تأثيرها على البيانات المالية للشركة بما في ذلك الشركات التابعة والكيانات ذات الصلة التي تندرج في إطار أي ولاية قضائية داخل أو خارج قطر.

- التدقيق الداخلي
  - الحصول على توضيحات من الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بشأن ما إذا كانت الرقابة المالية والتشغيلية كافية وتعمل بفعالية.
- التدقيق الخارجي
  - مراجعة نطاق ونهج التدقيق المقترح للمدققين الخارجيين بما في ذلك تنسيق الجهود مع المدققين الداخليين.
  - مناقشة المدققين الخارجيين بشأن طبيعة ونطاق وكفاءة التدقيق الذي يقومون به وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية.

- الإلتزام
  - إجراء المراجعة مع الإدارة ورئيس إدارة الإلتزام بشأن الميثاق والخطط والأنشطة والتوظيف والهيكل التنظيمي ووظيفة ودور إدارة الإلتزام.
- إدارة المخاطر
  - مراجعة والموافقة على إستراتيجية إدارة المخاطر للشركة ومدى قابلية الشركة على المخاطر وسياسات المخاطر المتبعة.
- تقديم التقارير
  - تقديم التقارير بإنتظام إلى المجلس عن أنشطة اللجنة والقضايا والتوصيات ذات الصلة.

مجلس الإدارة يعتمد على لجنة التدقيق لمتابعة الضوابط الرقابية الداخلية والإبلاغ عن حالات فشل أو ضعف في الضوابط الرقابية المعتمدة ، اعتبارا من تاريخ التقرير لم يتم ملاحظة أي فشل كبير في الرقابة الداخلية كما لم يقدّم أي تقرير إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

- اجتماعات اللجنة

عقدت اللجنة اربعة اجتماعات خلال عام ٢٠١٨ لتنفيذ المهام المنوطة بها وكانت تواريخ الاجتماعات علي النحو التالي:

الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	الغياب	النصاب
الأول	٢٠١٩/٠٢/٢٠	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثاني	٢٠١٩/٠٥/٢٠	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثالث	٢٠١٩/١١/٠٦	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الرابع	٢٠١٩/١١/٢٨	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل

خلال السنة المالية ٢٠١٩ ، قامت لجنة التدقيق الداخلي بتنفيذ المهام المطلوبة والقيام بالمسؤوليات الموجبة ضمن الحدود والمتطلبات المنصوص عليها في دليل المهام والمسؤوليات الخاص باللجنة ، واسفرت اجتماعات لجنة التدقيق عن القرارات الرئيسية التالية خلال السنة المالية ٢٠١٩:

١. تعيين المدقق الخارجي للشركة لعام ٢٠١٩.
٢. تعيين المدقق الداخلي للشركة لعام ٢٠١٩.
٣. مراجعة البيانات المالية سواء الربعية او النصف سنوية و السنوية لعام ٢٠١٩.
٤. مقارنة الموازنة التقديرية لعام ٢٠١٩ مع المحقق فعلي لعام ٢٠١٩.
٥. مراجعة واعتماد الموازنة التقديرية للشركة لعام ٢٠٢٠.

٦. مناقشة تقارير المدقق الداخلي المقدمة خلال العام ٢٠١٩ (تقارير ربع سنوية) .
٧. المراجعة والنظر في تحديث اللوائح الداخلية للشركة.
٨. رفع توصية بتعيين شركة "طلال أبو غزالة " لمدة عام كمدقق داخلي للشركة لرفع تقارير التدقيق الداخلي وبيان نقاط الضعف والقوة سواء في الشئون المالية او الاستثمارية للجنة ومن ثم الي مجلس الادارة.
٩. رفع توصية بتعيين شركة "رودل " لمدة عام كمدقق خارجي للشركة.

٢- لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت

- أعضاء اللجنة

أسم عضو مجلس الإدارة	تاريخ اول تعيين في اللجنة	المنصب في اللجنة
الفاضل / خميس بن مبارك الكيومي	١٩ ديسمبر ٢٠١١	رئيس اللجنة
السيد / عبد الهادي بن تريحيب بن نايفة الشهواني	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو
السيد / عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو
السيدة / ريهام حجاج	٢٥ مارس ٢٠١٢	سكرتير اللجنة

- مهام اللجنة

تتلخص بعض من مهام اللجنة في الاتي:

- الترشيح
  - رصد وترشيح أعضاء جدد لمجلس الإدارة من الذين يثبتوا قدرتهم على إتخاذ قرارات سليمة نيابة عن الشركة والمساهمين .
  - تقييم الأداء السنوي للمجلس الحالي وترشيح أعضاء مجلس إدارة جدد وإعادة الترشيح للإنتخاب من قبل الجمعية العمومية.
  - التأكد من أن الترشيحات تأخذ في الإعتبار توافر عدد كاف من المرشحين المحتملين القادرين على أداء واجباتهم كأعضاء للمجلس بالإضافة إلى مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم ، وأيضاً مؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية والشخصية . يجب أن تتم الترشيحات على أساس "الشخص المناسب في المكان المناسب" وفقاً للمبادئ التوجيهية الملحقة في أنظمة الحوكمة لهيئة قطر لأسواق المال .

- الحوكمة
  - إجراء المراجعة والتقييم على أساس دوري بشأن أي تغييرات في الممارسات الدولية والمحلية لإدارة الشركات والتي يمكن أن يكون لها تأثير على كيفية عمل الشركة وإدارتها لسياسات الحوكمة وأيضاً التوصية للمجلس بإدخال تعديلات على تلك الممارسات .
  - النظر في مسائل عدم الإلتزام بالحوكمة والتوصية إلى المجلس بإتخاذ الإجراءات لحلها حسب مقتضى الحال .
  - التوصية بإتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالتغييرات في ممارسات الحوكمة والإلتزام بها في الشركة وسياسات الحوكمة للكيانات التابعة ذات الصلة .
  - التوصية إلى المجلس للموافقة على سياسة الحوكمة للشركة .

- اجتماعات اللجنة

عقدت اللجنة اجتماع واحد خلال عام ٢٠١٩ لتنفيذ المهام المنوطة بها وكان موعد الاجتماع علي النحو التالي:

الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	الغياب	النصاب
الأول	٢٠١٩/٠٢/٢٠	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل

خلال السنة المالية ٢٠١٩، قامت لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت بتنفيذ المهام المطلوبة والقيام بالمسؤوليات الموجبة ضمن الحدود والمتطلبات المنصوص عليها في دليل المهام والمسؤوليات الخاص باللجنة ، واسفر اجتماع لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأت عن القرارات الرئيسية التالية خلال السنة المالية ٢٠١٩:

١. النظر في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ورفع توصية بها الي الجمعية العامة العادية للموافقة والاعتماد.
٢. تحديد المكافآت الخاصة بالإدارة العليا والموظفين بالشركة.
٣. مناقشة ومراجعة تقرير الحوكمة عن عام ٢٠١٨.

٣- اللجنة التنفيذية والاستثمار

- أعضاء اللجنة

أسم عضو مجلس الإدارة	تاريخ اول تعيين في اللجنة	المنصب في اللجنة
السيد / عبد الهادي بن تريحيب بن نايفة الشهواني	٢٥ مارس ٢٠١٢	رئيس اللجنة
السيد / عبدالرزاق بن محمد الصديقي	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو
الفاضل / خميس بن مبارك الكيومي	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو
السيد / عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو
السيد / احمد عبدالخالق الغامدي	١٩ مارس ٢٠١٨	عضو
السيد / ناصر محمد علي آل مذكور الخالدي	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو - الرئيس التنفيذي
السيد / غانم احمد العبيدلي	٢٥ مارس ٢٠١٢	سكرتير اللجنة

- مهام اللجنة

تتلخص بعض من مهام اللجنة في الاتي:

- دعم مجلس الإدارة والأداء
  - اللجنة تمثل هيئة استشارية للمجلس.
  - تقديم تقارير كافية لتمكين المجلس من رصد الأداء العام للشركة.
  - مراجعة واعتماد (على الأقل سنويا) الاستراتيجية الاستثمارية للشركة وتماشيها مع استثمارات الشركة.

- يجب علي اللجنة ان تقوم بالاتي:
  - اقتراح السياسات الاستثمارية للنظر فيها واعتمادها من قبل المجلس، بما في ذلك المناصب المقترحة فيما يتعلق بالاستثمارات المناسبة.
  - التأكد من أن سياسة الاستثمار تأخذ في عين الاعتبار مبادئ الاستثمار التوجيهية التي يحددها المجلس ، القيود التي تفرضها السلطات التنظيمية أو التي أوصى بها الاكتواري مع مراعاة متطلبات الملاءة المالية.
  - مراجعة التغييرات المتعلقة بهيكل رأس مال الشركة والتغييرات المهمة في الهيكل الإداري والرقابي للشركة والتوصية إلى المجلس للموافقة عليها.

- **اجتماعات اللجنة**

عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام ٢٠١٨ لتنفيذ مهاما المنوطة بها وكانت مواعيد الاجتماعات علي النحو التالي:

الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	الغياب	النصاب
الأول	٢٠١٩/٠٢/٢٠	٦ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثاني	٢٠١٩/١٢/٢٥	٦ أعضاء	لا يوجد	مكتمل

خلال السنة المالية ٢٠١٩ ، اسفرت اجتماعات لجنة اللجنة التنفيذية والاستثمار عن :

١. مناقشة العديد من الفرص الاستثمارية وتم رفع توصية بها الي مجلس الإدارة لمزيد من النقاش واتخاذ القرارات المناسبة حيال ذلك المشاريع.
٢. تم دراسة بعض الفرص الاستثمارية المختلفة وتم تقديم التوصية الي مجلس الادارة.

سياسات المكافآت

قامت شركة قطر و عُمان للأستثمار بإعداد سياسة المكافآت بما يتوافق مع المادة (٨) من نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية الصادر في ١٥ مايو ٢٠١٧ . أعدت سياسة المكافات بالشركة لأعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية ، و هي تهدف إلى الحفاظ على سياسة تتفق مع مبادىء و فاعلية إدارة المخاطر و التي بدورها تؤدى إلى الحد من المخاطر.

تم إعداد هذه السياسة لتعزيز ثقة المساهمين مع الشركة من خلال تحديد المكافآت التي تدير وتحد من تضارب المصالح المحتمل أو المثبت بين الشركة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تصف سياسة المكافآت المبادئ الأساسية للمكافآت ، مع الإشارة إلى العلاقة بين المكافآت والخدمات ، والأهمية النسبية لمختلف مكونات المكافآت ، بما في ذلك أداء الشركة.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مع وجود سياسة المكافآت فان لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة من مجلس الإدارة هي المسئولة والموكلة من قبل مجلس الادارة لتحديد المكافآت السنوية لأعضاء المجلس ثم العرض علي مجلس الادارة لاتخاذ قرار برفع توصية الي الجمعية العامة العادية ، بالإضافة الي تحديد المكافآت الخاصة بالإدارة العليا والموظفين ، لذلك أخذت لجنة المكافآت والترشيحات بعين الاعتبار حجم الشركة الحالي والأرباح المحققة لعام ٢٠١٩ وما تنص عليه اللائحة او سياسة المكافات في تحديد مكافات مجلس الإدارة ومكافات الإدارة العليا والموظفين.

ومن الجدير بالذكر ان لجنة الترشيحات والمكافات والحوكمة قررت رفع توصية بعدم تحديد ومنح مكافات سنوية لاعضاء مجلس الإدارة عن العام المالية ٢٠١٩ لعدم توافقه مع القانون وقد اعتمدها المجلس ورفع توصية الي الجمعية العامة.

مكافات الإدارة العليا والعاملين بالشركة

لجنة الترشيحات والمكافات والحوكمة تقرر تعويضات ومكافات الإدارة العليا وتتكون تعويضات الادارة العليا من راتب ومكافأة بناء على الأداء المبذول . كما يوافق المجلس على المكافأة المرتبطة بأداء الشركة، للرئيس التنفيذي والادارة العليا والموظفين.

سياسة تعارض المصالح

إن سياسة تعارض المصالح التي تم تكليف الإدارة باعدادها سوف يتم تدوينها كجزء من دليل سياسات وإجراءات حوكمة الشركات امثالاً الي تطبيق نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ، بالإضافة الي ان هذه السياسة سوف تراعي الواجبات والحقوق الواجب اتباعها من قبل جميع الاطراف بما فيها أعضاء مجلس الادارة والادارة العليا وموظفي الشركة والأطراف الأخرى ذات العالقة.

إطار الرقابة الداخلية

نظراً لمحدودية عدد الموظفين في الشركة وهم ٦ أشخاص يعتبر المجلس هو المسئول في النهاية عن إنشاء وتعديل ومراجعة إطار الرقابة الداخلية للشركة ، من خلال لجنة التدقيق ، من أجل الحصول على تأكيد معقول بمراقبة فعالية وكفاءة عمليات الشركة ووجود ضوابط رقابية ملائمة في إعداد التقارير المالية والالتزام بالقوانين.

شركة قطر وعمان للاستثمار اعدت إطار رقابة داخلية مناسب يمكّنها من معالجة وإدارة المخاطر الرئيسية للشركة ، بالإضافة إلي أن جزء من هدف الشركة "قطر وعمان للاستثمار" هو بناء وضع مالي قوي للشركة وإدارة مخاطرها بفاعلية والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية والتدقيق الداخلي الذي تدعم في تأسيس إطار رقابة داخلية قوي.

يتم رفع تقارير عن الموقف المالي والعمليات ونتائج الأعمال لشركة قطر وعمان للاستثمار بشكل دوري إلى مجلس الإدارة. ويتم رفع تقارير بالنتائج المالية الفصلية ونتائج نهاية السنة للمساهمين وتنشر في الموقع الإلكتروني للشركة (www.qatar-oman.com).

التدقيق الداخلي

تبقى شركة قطر و عُمان للاستثمار عاقدة العزم على الوفاء بالتزاماتها نحو تعزيز و مراجعة إطار عمل الرقابة الداخلية بشكل دوري و مستمر ، إلا انه و بالنظر إلى الوضع الحالي المحدود من حيث الموارد البشرية المُتاحة ، لذلك قامت الشركة من خلال لجنة التدقيق بإسناد عمليات التدقيق الداخلي إلى شركة " طلال أبو غزالة " لمساعدة الشركة على القيام بمهمات التدقيق الداخلي لعام ٢٠١٩ .

وتم تحديد نطاق العمل من قبل شركة "طلال أبو غزالة" بالقيام بالمراجعة كل ربع سنة على عمليات الشركة لتحديد المخاطر ومكامن الضعف في الضوابط الرقابية . ومن ثم يتم رفع تقارير بمدي المخاطر والانضباط إلى لجنة التدقيق لاتخاذ إجراءات تصحيحية.

إدارة المخاطر والالتزام

إن مجلس إدارة الشركة مسئول عن إنشاء قابلية تحمل المخاطر وإعداد والموافقة على السياسات والاستراتيجيات المخاطر والإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر والالتزام في الشركة.

لا يوجد حاليا أي وظيفة إدارة المخاطر في الشركة ، لذلك في خطابات لتعيين المكاتب الاستشارية للقيام لدول المدقق الداخلي يتم اسناد اعمال إدارة المخاطر لهم كعمل إضافي ، فضلا عن ان الشركة عينت شركة " moorestephens " العام الماضي لإعداد تقرير تقييم المخاطر بدلا من إدارة المخاطر ، والتقرير بالفعل أعد وقدم إلى المجلس للموافقة عليه.

الالتزام

المجلس استعرض وراجع تقرير تقييم المخاطر ، الذي أعدته شركة " moorestephens "، من أجل التعرف على نقاط القوة والضعف ، وتلتزم الشركة بالقوانين والشروط التي تحكم عملية الإفصاح وعمليات الإدراج في السوق ولم يتم تسجيل أي مخالفة على الشركة خلال السنة المالية ٢٠١٩.

زاوية المساهمين

١- تركيبة المساهمين

بلغ عدد المساهمين في شركة قطر وعمان للاستثمار حوالي ٣١،٨٤٨ مساهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ مقابل عدد من المساهمين ٣٢،٦٦٣ لعام ٢٠١٨، اغلب ملاك الأسهم من القطريين سواء من الافراد ، الشركات او المؤسسات المالية ، والرسم البياني التالي يوضح عدد المساهمين حسب الجنسية وحسب نوع المساهم:

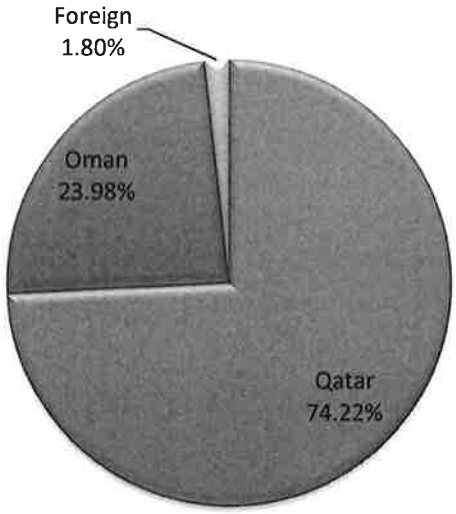

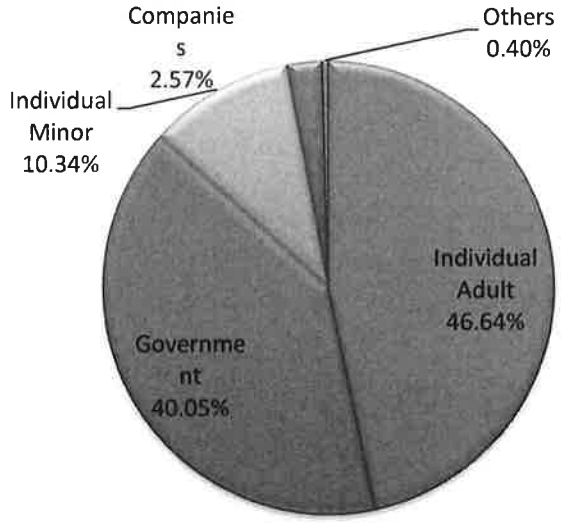

٢- المساهمين الرئيسيين

تم انشاء شركة قطر وعمان للاستثمار بين حكومة قطر وحكومة سلطنة عمان في عام ٢٠٠٦ بنسبة ٢٠ ٪ لكل منهم والباقي (٦٠ ٪) للاكتتاب العام ، وحتي تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ احتفظت الحكومتين بنسبتهم علماً بان رأس مال الشركة " ٣١٥،٠٠٠،٠٠٠ " ريال قطري موزعاً على " ٣١٥،٠٠٠،٠٠٠ " سهم عادي ، قيمة كل سهم منها ١ ريال قطري.

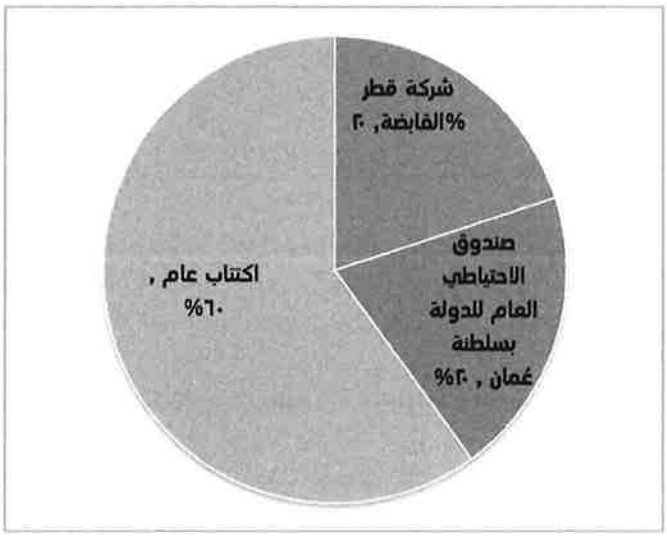

٣- المساهمين من الادارة العليا

الإدارة العليا	تاريخ اول تعيين	عدد الأسهم المملوكة
السيد / ناصر محمد الخالدي – الرئيس التنفيذي	١٠ أكتوبر ٢٠٠٧	١٠،٠٠٠

٤- العلاقات مع المساهمين

تحتفظ الشركة بقنوات اتصال مفتوحة وشفافة مع المساهمين وتنشر المعلومات للمساهمين والأطراف ذات العلاقة بشكل منتظم وذلك عن طريق الموقع الالكتروني للشركة (www.qatar-oman.com) وكذلك عن طريق وسائل الاعلام المتعددة (الجرائد اليومية .....) ، بالإضافة الي استعداد الادارة لاستقبال أي من المساهمين والرد علي كل الاستفسارات الخاصة بهم عن الشركة.

حيث تهدف شركة قطر وعمان للاستثمار إلى ضمان إتاحة المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب حول الشركة بشكل منتظم ومتسق لجميع المساهمين وأصحاب المصالح و المحللين والمستثمرين في وقت واحد ، ويتم نشر جميع البيانات الصحفية والإفصاحات المالية واعلانات الشركات باستمرار لتحسين جودة وشفافية واتساق عمليات الكشف عن المعلومات.

٥- الجمعية العامة العادية وغير العادية

يتم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للمساهمين لمناقشة اداء الشركة مع مجلس الادارة بالاضافة الي انه يتم اخطار المساهمين بموعد الجمعية و مكان انعقادها في الموقع الالكتروني للشركة والصحف اليومية مرتين علي الاقل طبقا للقانون بالإضافة الي توفير كل البيانات قبل الجمعية حتى يتسنى للمساهمين الاطلاع علي البيانات لمناقشة المجلس بها.

وفي هذا الصدد قد قامت الشركة بعقد الجمعية العامة العادية وغير العادية لعام ٢٠١٨ في تاريخ ٢٠١٩/٠٣/١١ وتم مناقشة البنود التالية:

جدول اعمال الجمعية العامة العادية

١. سماع كلمة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليها .

٢. سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ والمصادقة عليها .

٣. مناقشة الميزانية المدققة للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ والمصادقة عليها .

٤. الموافقة على مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية بنسبة ٣ ٪ من رأس المال بواقع ٣٠ درهم لكل سهم.

٥. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ وتحديد مكافآتهم.

٦. مناقشة تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠١٨ واعتماده.

٧. الموافقة على تعيين المدقق الخارجي للشركة لعام ٢٠١٩ وتحديد أجره السنوي.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية

أولاً : الموافقة علي تعديل المواد (٥) و (٦) و (٧) و (٢٧) طبقا لقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية والخاص بتجزئة القيمة الاسمية للسهم لتكون قيمة السهم ريال واحد قطري بدلا من ١٠ ريالات قطرية ليتم قراتهم علي النحو التالي:

مادة (٥)

" حُدد رأس مال الشركة بمبلغ ٣١٥،٠٠٠،٠٠٠ ريال قطري (ثلاثمائة وخمسة عشر مليون ريال قطري) موزع على ٣١٥،٠٠٠،٠٠٠ سهم (ثلاثمائة وخمسة عشر مليون سهم) لتكون القيمة الإسمية للسهم الواحد هي ١ ريال قطري (واحد ريال قطري) "

مادة (٦)

اكتتب المؤسسون الموقعون على هذا النظام في رأسمال الشركة المصدر بأسهم عددها ١٢٠،٠٠٠،٠٠٠ (مائة وعشرون مليون سهم) قيمتها الإسمية ١٢٠،٠٠٠،٠٠٠ (مائة وعشرون مليون ريال قطري) وقد تم توزيعها علي النحو التالي :

م	الاسم والجنسية	الجنسية	عدد الأسهم	القيمة الاسمية	نسبة المساهمة
١	شركة قطر القابضة	قطري	٦٠،٠٠٠،٠٠٠ سهم	٦٠،٠٠٠،٠٠٠ ريال قطري	٢٠ ٪
٢	صندوق الاحتياطي العام للدولة بسلطنة عُمان	عُماني	٦٠،٠٠٠،٠٠٠ سهم	٦٠،٠٠٠،٠٠٠ ريال قطري	٢٠ ٪

وقد دفع المؤسسون مبلغاً وقدره ١٢٠،٠٠٠،٠٠٠ (مائة وعشرون مليون ريال قطري) في بنك قطر الوطني ، المعتمد. ويعادل هذا المبلغ الأسهم التي اكتتبوا فيها كشركاء مؤسسين بالشركة ، ولا يجوز سحب هذا المبلغ الا بقرار من مجلس الإدارة الأول بعد اعلان تأسيس الشركة وقيدها في السجل التجاري.

مادة (٧)

ويطرح باقي الاسهم وعددها ١٨٠،٠٠٠،٠٠٠ (مائة وثمانون مليون سهم) قيمتها الإسمية ١٨٠،٠٠٠،٠٠٠ (مائة وثمانون مليون ريال قطري) للاكتتاب العام مناصفة في كلا البلدين أي ما يعادل ٩٠،٠٠٠،٠٠٠ (تسعين مليون سهم) لكل بلد ، بسعر اسمي قدره (١) ريال قطري للسهم الواحد مضافا اليه نسبة (٣ ٪) مقابل رسوم تأسيس واكتتاب واصدار، وتشمل هذه الرسوم مصاريف ونفقات التأسيس واعداد دراسة الجدوى وغيرها من النفقات وفي حالة عدم اكتمال الاكتتاب في جميع الاسهم المقررة لكل دولة على حده، فإنه يجوز لمواطني البلد الآخر استكمال الجزء الباقي.

ويدفع المكتتب عند تقديم طلب الاكتتاب كامل القيمة الاسمية للاسهم المكتتب بها بالإضافة الى (٣ ٪) من القيمة الاسمية للاسهم المكتتب بها كرسوم تأسيس واكتتاب واصدار.

وتودع هذه المبالغ في حساب الشركة لدى أحد البنوك المعتمدة بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة، ويجوز للبنك المذكور توكيل غيره من البنوك داخل وخارج قطر، ويجوز مساهمة غير مواطني دولتي المؤسسين في الشركة وذلك بعد قيد اسهم الشركة في الأسواق المالية بما يتفق مع القوانين والأنظمة المعمول بها في هذه الأسواق.

مادة (٢٧)

٣ - أن يكون مساهماً ، ومالكاً عند انتخابه أو خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتخابه لعدد (١٠٠،٠٠٠) سهم من اسهم الشركة ، ويجب إيداعها خلال ستين يوماً من تاريخ بدء العضوية لدى جهة الإيداع مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله ، وأن تخصص لضمان حقوق الشركة والمساهمين والدائنين والغير عن المسؤولية التي تقع على أعضاء المجلس ، وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته، ويعفى العضو المستقل من ذلك الشرط.

ثانياً : الموافقة علي تعديل المادة (٨) بما يتماشى مع التوجيهات الحكومية في دولة قطر وانفاذاً لقانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٠ بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي ٩ / ٢٠١٤ بعد موافقة الجهات الرقابية، وذلك بإضافة فقرة:

مادة (٨)

" كما يجوز للمستثمرين غير القطريين تملك نسبة لا تزيد على (٤٩٪) من رأس مال الشركة ، ويُعامل مواطنو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معاملة القطريين في تملك أسهم الشركة "

ثالثاً : تفويض مجلس الإدارة بتنفيذ الإضافات والتعديلات المذكورة أعلاه على النظام الأساسي وتوثيقة.

يتطلب قرار من قبل المجلس لتخويل سعادة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للتصديق على البيانات المالية الربع سنوية والمنتهية في ٢٠١٩/٣/٣١.

والجدير بالذكر انه بعد حصر نسب حضور المساهمين الحاضرين في الاجتماع من قِبل مدقق الحسابات الخارجي (ارنست أند يونج) والتي كانت علي النحو التالي :

مساهمون بالأصالة يمثلون	:	**١٢،٩٩٠،٣٨١**	**سهم**
مساهمون بالوكالة يمثلون	:	**١١،٢٦٢،٥٢٦**	**سهم**
إجمالي الاسهم الحاضرة	:	**٢٤،٢٥٢،٩٠٧**	**سهم**

وكانت نسبة الحضور تمثل ٧٦،٩٩ ٪ من مجموع مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار ، وعليه اعتبر النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية بتاريخ ٢٠١٩/٠٣/١١ مكتملاً وفقاً لقانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة.

٦- توزيعات الأرباح

انتهجت الشركة سياسة لتوزيع الارباح اعمالا بالمادة رقم (٧٠) من النظام الأساسي علي النحو التالي " بما لا يخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير فان نسبة الحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين هي (١ ٪) ، وتكون الأحقية في الحصول على الأرباح التي أقرت الجمعية العامة توزيعها سواء كانت نقدية أو أسهما مجانية لمالكي الأسهم المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة "

يتم الإعلان عن توزيع الأرباح سواء قيمة هذه الأرباح او الطريقة التي سيتم من خلالها توزيع هذه الأرباح على المساهمين بعد أخذ موافقة أغلبية المساهمين في الشركة في اجتماع الجمعية العامة ، ويتم ذلك في أغلب الأحيان ولكن ليس بالضرورة بناء على توصية من مجلس الإدارة.

وهذا العام ، يقترح مجلس إدارة الشركة توزيعات أرباح لعام ٢٠١٩ والتي يبلغ مجموعها ٦،٣٠٠،٠٠٠ ريال قطري أي بنسبة ٢ ٪ من راس المال أي ضعف النسبة المقررة في النظام الاساسي.

يتم الإعلان عن توزيع الأرباح، قيمة هذه الأرباح وكذلك الطريقة التي سيتم من خلالها توزيع هذه الأرباح على المساهمين بعد أخذ موافقة أغلبية المساهمين في الشركة في اجتماع الجمعية العامة. ويتم ذلك في أغلب الأحيان ولكن ليس بالضرورة بناء على توصية من مجلس الإدارة.

ومنذ بداية تأسيس الشركة ، والشركة حرصت علي تحقيق الأرباح لإتاحة القدرة علي توزيع أرباح علي الملاك (المساهمين) ، ومجلس الإدارة اتخذ القرارات برفع التوصية الي الجمعية العامة من كل سنة لتوزيع أرباح ، واسفرت قرارات الجمعية العامة علي الموافقة علي التوزيع وكانت التوزيعات الارباح علي النحو التالي باجمالي مبلغ ١٨٦،٧٥٠،٠٠٠ ريال قطري علي مدار احدي عشر سنة (حتي عام ٢٠١٩).

السنة المالية	راس المال	الأسهم المجانية	الأرباح النقدية	مبلغ التوزيع
٢٠٠٩	٣٠٠،٠٠٠،٠٠٠		٥ ٪	١٥،٠٠٠،٠٠٠
٢٠١٠	٣٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٥ ٪	٥ ٪	٣٠،٠٠٠،٠٠٠
٢٠١١	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٥ ٪	١٥،٧٥٠،٠٠٠
٢٠١٢	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٥ ٪	١٥،٧٥٠،٠٠٠
٢٠١٣	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٦ ٪	١٨،٩٠٠،٠٠٠
٢٠١٤	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٨ ٪	٢٥،٢٠٠،٠٠٠
٢٠١٥	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٦ ٪	١٨،٩٠٠،٠٠٠
٢٠١٦	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٥ ٪	١٥،٧٥٠،٠٠٠
٢٠١٧	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٥ ٪	١٥،٧٥٠،٠٠٠
٢٠١٨	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٣ ٪	٩،٤٥٠،٠٠٠
	الإجمالي			١٨٠،٤٥٠،٠٠٠

*** تم رفع توصية من مجلس الإدارة الي الجمعية العمومية بتوزيع ٢ ٪ نقدي علي المساهمين أي بواقع ٢ درهم للسهم الواحد عن العام المالي ٢٠١٩ والتي تمثل مبلغ ٦،٣٠٠،٠٠٠ ريال قطري.**

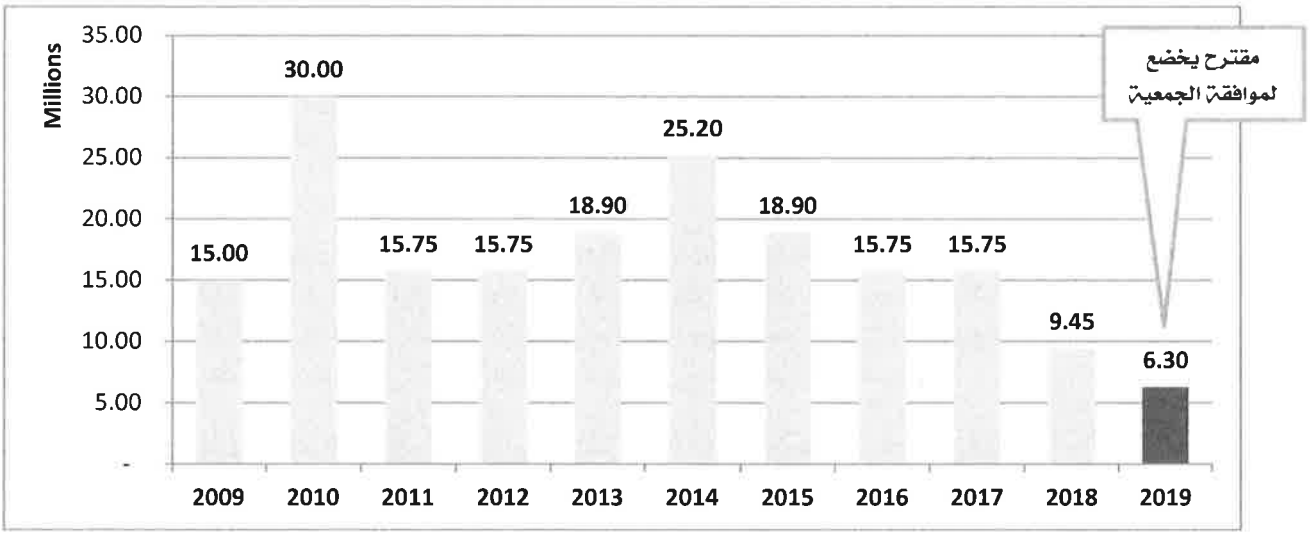

عملية إعداد تقرير الحوكمة

الإدارة هي المسؤولة عن الحصول وجمع المعلومات المطلوبة والضرورية في إعداد تقرير حوكمة الشركات. ومن ثم يقدم التقرير إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. وبعد الموافقة عليه من قِبل المجلس ، يتم ارسالة إلي هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) وعرضة علي المساهمين في الجمعية العامة ومن ثم يتم النشر علي الموقع الالكتروني الخاص بالشركة.

تقرير المدقق الخارجي على تقرير الحوكمة

تقرير التأكيد المستقل الى السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) بخصوص التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة المتضمنة نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي والصادر عن مجلس ادارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

الى السادة المساهمين المحترمين،،
شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق)
الدوحة - دولة قطر

وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ، قمنا بتنفيذ تأكيد محدود للمهمة حول تقييم التزام مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) المشار اليها " الشركة" بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ومن ضمنها نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي "النظام" كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ المنوه عنه في تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة (تقرير حوكمة الشركات)، باستثناء الأحكام المدرجة تحت قسم المعلومات الأخرى في هذا التقرير.

مسئوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة

ان مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة للشركات والذي يفي على الأقل بمتطلبات المادة (٤) من النظام.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن التأكيد على التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية وفقاً للقرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ واعداد تقرير عن الإلتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة "النظام"، كما هو موضح في الأقسام من ٣ إلى ٣١ من تقرير حوكمة الشركات.

مسؤوليات ممارس التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج تأكيد محدود بشأن ما إذا كان قد ورد الى علمنا ما يدعونا الى الاعتقاد بأن "تقرير حوكمة الشركات الصادر من مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك "النظام" المقدم في تقرير حوكمة الشركات، لا يُظهر بعدالة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، وذلك بناءاً على إجراءات تأكيدنا المحدود.

التقرير عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك "النظام"

لقد قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا لـ:

- ✓ الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان أي شيء قد استرعى انتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة بالامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، المتضمنة النظام بشكل عام، لم يتم إعدادها من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.
- ✓ تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وتكون أقل من تلك المتعلقة بمهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهمة التأكيد المحدود أقل بكثير من مستوى التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم تنفيذ مهمة تأكيد معقول. لم نقم بتنفيذ إجراءات إضافية، والتي كان من الممكن إجراؤها لو تم تنفيذ مهمة تأكيد معقول.

- ✓ تنطوي مهمة التأكيد المحدود على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ والاستجابة للمخاطر المقدرة حسب الضرورة حسب الظروف. إن مهمة التأكيد المحدود أقل بكثير من نطاق مهمة التأكيد المعقول فيما يتعلق بكل من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، والإجراءات التي تتم للاستجابة للمخاطر المقدرة.

- ✓ وفقًا لذلك، لا نعبر عن رأي تأكيد معقول حول ما إذا كان بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، ككل، تم إعداده، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للقانون والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

- ✓ استندت الإجراءات التي قمنا بها إلى تقديرنا المهني وتضمنت استفسارات وملاحظة العمليات المنفذة وفحص المستندات وتقييم مدى ملاءمة سياسات الإبلاغ للشركة وتوافقها مع السجلات الأساسية.

- ✓ نظراً لظروف المهمة، في تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه قمنا:

- ✓ بالاستفسار من الإدارة للحصول على فهم للعمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام ("المتطلبات")؛ الإجراءات التي اتخذتها الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات والمنهجية التي اعتمدتها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات. وشمل ذلك تحليل العمليات والضوابط الرئيسية للإبلاغ عن الامتثال للمتطلبات؛

- ✓ اخذنا بالاعتبار الافصاحات بمقارنة محتويات تقرير حوكمة الشركات بمتطلبات المادة ٤ من القانون؛

- ✓ مطابقة المحتويات ذات الصلة من تقرير حوكمة الشركات مع السجلات الأساسية التي تحتفظ بها إدارة الشؤون القانونية والامتثال للشركة؛

- ✓ أجرينا اختبارات موضوعية محدودة على أساس انتقائي، عند الضرورة، لتقييم الامتثال للمتطلبات، والأدلة الملحوظة التي جمعتها إدارة الشركة وتقييم ما إذا كان قد تم الكشف عن انتهاكات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، في جميع النواحي الجوهرية.

- ✓ لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات التي تتبناها الإدارة للامتثال للمتطلبات. لذلك، لا نقدم أي تأكيد بشأن ما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الإدارة تعمل بفعالية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استقلالنا ومراقبة الجودة

في القيام بعملنا، لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى المطلوبة وفقاً لمتطلبات قواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات نظام (IESBA).

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة ١ وتحتفظ وفقاً لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

القيود الضمنية

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الافراد الذين يطبقون الإجراء، وتفسيرهم لهدف هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ إجراءات الامتثال بشكل فعال، وفي بعض الحالات لا تحتفظ بمسار التدقيق. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الامتثال سوف يتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من البيانات لمقارنتها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير الحوكمة والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات ولكن لا يشمل تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك "النظام"، كما هو موضح في الأقسام من ٣ إلى ٣١ من تقرير حوكمة الشركات والذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد.

إن استنتاجنا بشأن تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية المطبقة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نقوم ولا نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد في هذا الصدد.

فيما يتعلق بخصوص مهمتنا حول تأكدنا من الأقسام ذات الصلة من تقرير حوكمة الشركات، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، يجب النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع تقرير حوكمة الشركات أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في مهمتنا، أو على خلاف ذلك يبدو أنه تم تحريفها جوهرياً.

بناءاً على العمل الذي قمنا به وعلى المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإنه إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

النتيجة

استناداً إلى إجراءات التأكيد المحدود الموضحة في هذا التقرير، لم يسترع انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، على النحو الوارد في تقرير حوكمة الشركات لمجلس الإدارة، لا يُظهر بعدالة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

أمر آخر

وفقاً للمادة ١٤ من نظام حوكمة الشركات و المادة ٣٤ من عقد تأسيس الشركة، يجب أن يعقد مجلس الإدارة ستة إجتماعات خلال السنة المالية للشركة ولايجوز أن تنقضي ثلاثة أشهر دون عقد إجتماع للمجلس، عقدت الشركة ستة إجتماعات خلال عام ٢٠١٩ ولكنا لاحظنا أن الأجتماع الثالث تم عقده بتاريخ ٢٢ مايو و الأجتماع الرابع تم عقده في ١٠ أكتوبر، توجد فترة زمنية أكثر من ثلاثة أشهر بدون عقد إجتماعات وهذا لا يتماشى مع المواد المشار إليها أعلاه.

الدوحة – قطر
٨ مارس ٢٠٢٠

عن رودل آند بارتنر – فرع قطر

حكمت مخيمر
زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين
المملكة المتحدة
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٩٧)

سجل المدققين الخارجيين
بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥١)

تقرير المدقق الخارجي عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية

تقرير التأكيد المستقل الى السادة / مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر فيما يتعلق مع نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

الى السادة / المساهمين المحترمين ،،،
شركة قطر و عمان للاستثمار (ش.م.ع.ق)
الدوحة – دولة قطر

تقرير حول تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ لشركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) المشار اليها "الشركة" فيما يتعلق بنظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA's) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

وفقًا لمتطلبات المادة ٢٤ من نظامالحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، فقد قمنا بتنفيذ تأكيد معقول حول بيان الرقابة الداخلية للإدارة بشأن تقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للشركة على التقارير المالية (بيان الرقابة الداخلية للإدارة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بناءً على الإطار الذي أصدرته لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي "إطار عمل COSO".

مسئوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة

مجلس الإدارة مسؤول عن تنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية الفعالة على التقارير المالية. تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية بطريقة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ؛ اختيار وتطبيق السياسات المناسبة، وعمل التقديرات والأحكام المحاسبية المعقولة في هذه الظروف.

تقدم الإدارة تقييم الشركة لنظام الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة في شكل بيان الرقابة الداخلية للإدارة الوارد في تقرير حوكمة الشركات، والذي يتضمن:

- ✓ تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- ✓ وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة؛
- ✓ أهداف الرقابة؛ بما في ذلك تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق سيطرة الأهداف؛
- ✓ تصميم وتنفيذ الضوابط لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ و
- ✓ تحديد فجوات واخفاقات الرقابة؛ وكيف يتم علاجها؛ والإجراءات المحددة لمنع مثل هذه الإخفاقات أو إغلاق فجوات الرقابة.

قامت الشركة بتقييم تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية الخاص بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بناءً على المعايير المحددة في إطار الرقابة الداخلية المتكامل ٢٠١٣ الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي (إطار عمل COSO) تشمل هذه المسؤوليات تصميم الضوابط المالية الداخلية المناسبة التي من شأنها ضمان إدارة أعمالها بشكل منظم وفعال، بما في ذلك:

- ✓ الالتزام بسياسات الشركة؛
- ✓ حماية أصول الشركة؛
- ✓ منع وكشف الاحتيال والأخطاء؛
- ✓ دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- ✓ إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و

- ✓ الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤوليات ممارس التأكيد

إبداء رأي تأكيد معقول بشأن عدالة عرض بيان الرقابة الداخلية للإدارة، بناءً على المعايير الموضوعة في إطار عمل COSO، بما في ذلك استنتاجها حول فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للشركة على التقارير المالية "العمليات المهمة" لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا البيان بناءً على إجراءات التأكيد من قبلنا.

الإفصاح عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية

قمنا بإجراء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادره عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول على بيان الرقابة الداخلية للإدارة حول تقييم مدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للشركة على التقارير المالية للعمليات المهمة، من جميع النواحي الجوهرية ، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة المنصوص عليها في وصف العمليات ذات الصلة من قبل الإدارة ، استنادا إلى إطار العمل COSO.

تعتبر العملية مهمة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ في تسجيل العمليات أو القوائم المالية على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

تشتمل مهمة التأكيد من هذا النوع أيضاً على تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في أي مؤسسة، تقتضي تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول مدى ملاءمة تصميم وفعالية تشغيل الضوابط. تضمنت إجراءاتنا بشأن الضوابط الداخلية على التقارير المالية:

- ✓ الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة؛
- ✓ تقييم مخاطر وجود ضعف جوهرى؛ و
- ✓ اختبار وتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على أساس المخاطر المقدرة.

من خلال قيامنا بالمهمه، حصلنا على فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

١) بيئة التحكم
٢) تقييم المخاطر
٣) مراقبة الأنشطة
٤) المعلومات والاتصالات
٥) الرصد

تعتمد الإجراءات المختارة على تقديرنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة التصميم وفعالية التشغيل، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضاً تقييم مخاطر عدم تصميم الضوابط أو تشغيلها بشكل مناسب لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير حوكمة الشركات. تضمنت إجراءاتنا اختبار الفعالية التشغيلية لتلك الضوابط التي نعتبرها ضرورية لتوفير تأكيد معقول بأن أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير حوكمة الشركات قد تحققت.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن تقييم بيان ادارة الرقابة الداخلية لمدى ملاءمة تصميم وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للشركة على التقارير المالية.

استقلالنا ومراقبة الجودة

في القيام بعملنا، لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى المطلوبة وفقاً لقواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات نظام (IESBA).

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة ١ وتحتفظ وفقاً لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

معنى الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تشمل الرقابة الداخلية لأي كيان على التقارير المالية متضمنة السياسات والإجراءات التي:

١) تتعلق بحفظ السجلات بتفاصيل معقولة وتعكس بدقة المعاملات والتصرفات في أصول المنشأة؛
٢) توفير تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأن المقبوضات والمدفوعات للمنشأة تتم فقط بما يتوافق مع صلاحيات المخولين من إدارة المنشأة؛ و
٣) توفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمنع أو الأكتشاف في الوقت المناسب لغير المخولين إلى حيازة أو استخدام أو التصرف في أصول المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود الضمنية

نظراً للقيود الملازمة للضوابط المالية الداخلية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الإحتيال ولا يمكن اكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الضوابط الداخلية على التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الحذف في معالجة المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن نوفر تأكيد مطلق بتحقيق أهداف الرقابة. أيضاً، فإن أي تقييم للضوابط المالية الداخلية على التقارير المالية إلى الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن الرقابة المالية الداخلية على التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والتي يغطيها تقرير االتأكيد من قبلنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها قبل تاريخ وضع هذه الضوابط في العمل.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل بيان الرقابة الداخلية للإدارة).

إن استنتاجنا بشأن بيان الرقابة الداخلية للإدارة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نقوم بذلك، ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد الوارد في هذا الصدد.

بناءً على العمل الذي قمنا به، على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

النتيجة

برأينا أن بيان الرقابة الداخلية للإدارة يظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للمعايير المحددة في إطار عمل COSO ، بما في ذلك استنتاجها بشأن الفعالية من تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية للشركة على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

عن رودل آند بارتنر – فرع قطر

حكمت مخيمر
زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين
المملكة المتحدة
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٩٧)

سجل المدققين الخارجيين
بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥١)

عن رودل آند بارتنر – فرع قطر

مجدي أبو الخير
عضو جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣٢١)

سجل المدققين الخارجيين
بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥١)